العلاقات الاقتصادية والاجتماعية اليابانية – الكويتية

(2020 –2003)

م.د. اسامة عبدالخالق عايد

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

كان لتوقيع الاتفاقية النفطية بين اليابان والكويت عام 1958 الاثر الاساس في تطوير العلاقات بين البلدين والتي استمرت لعد عقود , كان لابد لليابان ان تضع خطط جديدة وبديله بعد انتهاء مدة الامتياز النفطي في الكويت عام 2003, لذلك سعت الى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والامنية والثقافية والتعليمية من اجل ضمان استمرار تدفق النفط الكويتي الى اليابان بشكل مستمر اذ يمثل النفط الكويتي ما نسبته (7%) من مجموع ما تستورده اليابان من النفط الخام , لذلك يلاحظ تطور العلاقات بشكل كبير خلال المدة (2003–2020) وشملت زيارات على مستويات شخصيات كبيرة في كل البلدين.

شهدت العلاقات بين اليابان والكويت تطورا مستمرا على مر العقود بداية من التعاون الاقتصادي والسياسي وصولا الى تعزيز الروابط الثقافية بين الشعبين وتمثل الثقافة حلقة وصل مهمة لتقريب فهم المجتمعات وتوطيد اواصر الصداقة مع مرور الزمن , لاسيما في الفترة من 2003 الى 2020 التي شهدت نشاطا ملحوظا في هذا المجال مع تطور العلاقات الثنائية بشكل عام .

الكلمات المفتاحية: اليابان، الكويت، العلاقات، الاقتصادية، الاجتماعية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Japanese-Kuwaiti Economic and Social Relations (2003-2020)

Dr. Usama Abdel Khaleq Ayeed Omar
Tikrit University / College of Education for Human Sciences

Abstract:

The signing of the oil agreement between Japan and Kuwait in 1958 was fundamental to the development of relations between the two countries, which continued for several decades. After the expiration of the oil concession in Kuwait in 2003, Japan needed to develop new and alternative plans. Therefore, it sought to sign numerous trade, security, cultural, and educational agreements to ensure the continued flow of Kuwaiti oil to Japan, which represents approximately 7% of Japan's total crude oil imports. Consequently, relations developed significantly during the period from 2003 to 2020, including visits by high-ranking officials from both countries.

Relations between Japan and Kuwait have witnessed continuous development over the decades, ranging from economic and political cooperation to strengthening cultural ties between the two peoples. Culture serves as a vital link for fostering understanding between societies and solidifying bonds of friendship over time, particularly during the period from 2003 to 2020, which saw notable activity in this area alongside the overall development of bilateral relations.

Keywords: Japan, Kuwait, relations, economic, social.

المقدمة:

ارتبطت اليابان و الكويت بعلاقات صداقة قديمة قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل , فهي علاقات تاريخية يحتذى بها في العلاقات الدولية، وترتكز على التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة, ويعود تاريخ العلاقات بين البلدين الى عام 1913 عندما بدأت السفن التجارية اليابانية الوصول الى موانئ الخليج العربي والتبادل التجاري مع موانئ الكويت (الشلبي، 2022، ص 7).

توثقت العلاقات بين اليابان والكويت عند موافقة امير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح بمنح شركة الزيت العربية المحدودة اليابانية حق التنقيب عن النفط في الاراضي المحايدة بين المملكة العربية السعودية في 5 تموز 1958 (التكريتي، 2024، ص 38).

تعهدت المعاهدة منح شيخ الكويت للشركة وفي حدود حصته النصف المشاع في منطقة الامتياز لمدة اربع واربعون سنة ونصف يبدا من تاريخ تنفيذ العقد على ان يكون للشركة نصف الكمية المستخرجة والنصف الاخر للكويت , ويكون للشركة الحق المطلق في استكشاف النفط والبحث عنه وكذلك عمليات الحفر والاستخراج والخزن طيلة مدة الامتياز داخل المنطقة المحددة للامتياز, وللشركة الحق في انشاء المصافي لتصفية جميع البترول المستخرج او قسما" منه او نقل البترول المستخرج كخام وتصديره بشكل كامل او بعضه والتصرف به كيفما تشاء على ان تكون عائديه الابار المكتشفة للكويت في جزر وربة وبوبيان وفيلكة ومسان وعوهة وكبر وقاروره وام المردام والبر الاصلي للكويت والمنطقة المحايدة . ومن هذا التاريخ بدأت العلاقات بين البلدين بالتطور والازدهار (الخطيب، 1998، ص 222) .

اولا": العلاقات الاقتصادية (2003-2020)

تعود العلاقات الرسمية بين اليابان والكويت الى عام 1961 وتطورت عبر التعاون في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار وقد اصبحت هذه العلاقات نموذجا ايجابيا في التعاون بين دولتين بعيدتين جغرافيا مما مهد الطريق لتعميق التبادل التجاري بينهما.

1- التبادل التجاري :

انتهى أجل الامتياز النفطي بين الشركة اليابانية والكويت في الرابع كانون الثاني عام 2003, وعلى ضوء ذلك تم عقد اتفاقية بين الطرفين تضمنت تقديم المساعدات الفنية لدولة الكويت وتصدير النفط الكويتي لليابان وتقديم دولة اليابان قروضا ميسرة في تمويل عمليات استخراج النفط من المنطقة المحايدة. واكدت الاتفاقية التي وقعتها الكويت مع شركة الزيت العربية إلى استمرار إمداد النفط طويل الأجل بمقدار عن ما لا يقل عن (100) ألف برميل يوميا من النفط لليابان من خام الخفجي في المنطقة بالأسعار السائدة في السوق. كما تنص على تقديم الشركة اليابانية قروضا ميسرة لتمويل بعض العمليات في المنطقة المحايدة بفائدة أقل مما هو سائد في الأسواق العالمية (الشلبي، 2022، ص 110).

استمرت اليابان سوقا رئيسيا لصادرات الكويت النفطية بعد انتهاء الاتفاقية , ففي عام 2003 شكلت صادرات النفط الخام (28 %) والمنتجات النفطية (18 %) وغاز البترول المسال حوالي (66 %) من إجمالي صادرات الكويت النفطية لليابان. يبين الجدول ادناه إلى أن التبادل التجاري بين البلدين ارتفع بوتيرة سريعة في الفترة ما بين 2003- 2008 (الكويتية، 2013).

يبين الجدول ادناه التبادل التجاري بين الكويت واليابان خلال المدة (2003–2008)، (القيمة ب مليار دولار امريكي) (المحمد، 2018، ص146).

السنة	قيمة الصادرات الكويتية إلى اليابان	قيمة الواردات الكويتية من اليابان
2003	3,91	1,09
2004	4,94	982
2005	6,8	1,17
2006	7,9	1,32
2007	8,6	1,8
2008	13,8	2,33

يوضح الجدول أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين ارتفع بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات. ومن خلال هذه المؤشرات الإحصائية يتضح أن العلاقة التجارية بين البلدين تسير بشكل متطور منذ فترة الستينيات من خلال حرص كلا البلدين على الرغبة الصادقة في تطوير هذه العلاقة وتعزيزها ، وعلاوة على ذلك يتضح لنا أن اليابان تعدّ من الأسواق الرئيسية للصادرات الكويتية وكشريك اقتصادي مميز .

بلغ التبادل التجاري بين اليابان والكويت (10) مليار دولار في عام 2009 ، فيما احتلت اليابان المرتبة الثالثة لأكبر الدول المصدرة للمواد الغذائية للكويت بعد أمريكا والصين. وفي عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والكويت نحو (13.39) مليار دولار ، وفي عام 2011 قفز حجم التجارة البينية بين البلدين ، اذ وصلت قيمة صادرات الكويت إلى اليابان (12.9) مليار دولار ، بينما وصلت قيمة واردات الكويت من اليابان (1.6) مليار دولار (عبد العظيم، 201، ص20).

مثل التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية أحد ركائز التعاون الكويتي الياباني ؛ ففي تشرين الثاني 2010 وقعت الكويت اتفاقية ثنائية مع اليابان للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، شمل نطاق عمل هذه الاتفاقية، التي تمتد خمس سنوات، التدريب والموارد البشرية وتطوير البنى التحتية، وكذلك استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء والتقنيات ذات العلاقة (الذكي، 2022، ص148) .

ان استمرار إمدادات النفط والغاز مثل العمود الفقري للعلاقات التجارية بين الكويت واليابان ، وعلى الرغم من انخفاض واردات اليابان من النفط الخام من دول الخليج العربي عام

2013 ، فإنه مازال يشكل (75 %) تقريبا من واردات اليابان من النفط الخام في العالم ، تصدر الكويت منها (7%) من احتياجات اليابان النفطية ، وفي المقابل تشكل الصناعات الدقيقة والأجهزة الإلكترونية والسيارات ومعدات النقل نسبة كبيرة من واردات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي التي وصلت إلى (75 %) من واردات الخليج (القبس، 2019) .

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2017 نحو (7,32) مليار دولار، ومن الجدير بالذكر اختلفت البضائع اليابانية المصدرة الى دولة الكويت من عجلات صغيرة ، وعجلات كبيرة ، فضلاً عن أدوات للأبنية ووسائط النقل ومواد في الجانبين الكهربائي والالكتروني ، اما في الجانب الاخر فقد صدرت الثانية للأولى البترول بكافة مشتقاته ، وتمثل الكويت المركز الثالث بين مصدري النفط لليابان ، فشكلت شحنات النفط الكويتي إلى اليابان في تشرين الثاني 2017 نحو (7) % من إجمالي واردات اليابان النفطية (Diplomatic Bluebook (2017,p20.

وفي عام 2018 وضحت الاوراق التجارية ان نسبة الصادرات النفطية قد زادت خلال شهر نيسان نحو (13,7) % وعلى المستوى السنوي بلغت (8,77) مليون برميل وهو ما يعادل (292) ألف برميل لليوم الواحد ، وفي هذا الصدد بينت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة في اليابان في احدى تقاريرها ان تجارتها مع الكويت قد اجتازت قطر لتشغل المرتبة الثالثة للدول من حيث استيراد النفط خلال الشهر نفسه ، فبلغت نسبة الصادرات ما قيمته (9,1)% من مجموع إيراداتها من هذه المادة اثناء شهر نيسان ، وفي الوقت نفسه بينت ان مجموع واردات اليابان من البترول شهدت انخفاض خلال شهر نيسان بسنبة سنوية مقدارها (8,8) %ليصل إلى (3,22) أي ما يعادل مليون برميل لليوم الواحد ، وبهذا سجل ثاني تراجع في شهرين متتاليين . وفي عام 2019 بينت أوراق حكومية ان هناك انخفاض في ما تصدره الكويت من هذه المادة الى الطرف الثاني وبنسبة (8,5)% وفق معطيات شهر تشرين الثاني ، اذ ما قورن مع جداول عام 2018 وعلى أساس ذلك وصلت النسبة الى (7,84) مليون برميل لليوم الواحد ، ومن الجدير بالذكر بين التقرير الياباني الصادر عن وكالة الموارد الطبيعية والطاقة والذي اعتمد في بياناته ان الكويت تشغل المرتبة الثالثة للدول المزودة لليابان بالبترول فقد وفرت (8,9)% من مجموع الواردات التي تصلها من دول القارة الاسيوية (البدوي, 2019,ص9).

وفي عام 2020 ذكر السفير الياباني لدى الكويت ماساتو تاكا أوكا خلال مقابلة مع جريدة الأنباء الكويتية أن اجمالي التدفقات التجارية قد تراجع بصورة واضحة نتيجة للوضع الخاص عن ما سببه فايروس كورونا فقد تراجعت قيمة ما تصدره اليابان الى الطرف الثاني وبلغ نسبة ثث (14,6) % في تموز 2020

أي ما يعادل (784) مليون دولار، بينما انخفضت الواردات بنسبة(24,9) أي ما يعادل (2,97) مليار دولار (الكويتية، 2020).

2- الاستثمارات المشتركة:

شاركت اليابان في العديد من المشاريع الوطنية في الكويت؛ كان من أبرزها مشاركة هيئة التجارة الخارجية اليابانية (جيترو) في إعادة التأهيل البيئي لجون الكويت وصيانته؛ ففي مايو 2005 وافقت الحكومة الكويتية على استخدام التكنولوجيا والتقنية اليابانية بجون الكويت من أجل تحسين البيئة البحرية (الهيتي, 2016, ص30).

وفي المقابل فقد تركزت الاستثمارات الكويتية في اليابان خلال تلك المدة في قطاعي الأسهم والسندات اللذين اعتبرا سوقا موثوقا فيه وفي عام 2008 وصل حجم مشاركة الهيئة العامة للاستثمار الكويتي في هذا المجال إلى ما يقرب من (16) مليار دولار (الكويتية، 2013).

ومن أجل تشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين وقعت الدولتان في حزيران 2008 على مذكرة بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين لتقوية وتطوير علاقاتهما الثنائية، وخاصة في مجال الاقتصاد والتجارة , اهم ما جاء فيها (اليوم، 2009، ص28):

- تطوير وتوسيع التعاون الاقتصادي في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا من خلال تبادل المعلومات والتنسيق بين السلطات المعنية في كلا البلدين.
- تعزيز التعاون بين البلدين في قطاع النفط والغاز؛ سواء في العمليات التي تكون في باطن الأرض، أو على السطح، بغرض تحقيق إمدادات ثابتة للطاقة، ودعم التعاون في قطاعات الطاقة الأخرى.
- تطوير وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- تعزيز وجود بيئة مشجعة وحرة وشفافة لزيادة الاستثمار وفرص العمل بين البلدين .

وفي عام 2009 حصلت شركة ميتسوي اليابانية وشركة فيسيا إيتاليمبيانتي الإيطالية على عقد تنفيذ وبناء محطة الشعيبة للطاقة وتنقية المياه وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء **(EPC)** (اليوم، 2009، ص28) .

ووقعت الحكومة الكويتية واليابانية في شباط 2010 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين الدولتين مدتها خمس سنوات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الكويتي في اليابان، وعلى المستثمر الياباني في الكويت. وقد أسهمت هذه الاتفاقية في تعزيز الاستثمار بين البلدين، وفي كانون

الاول 2011 عقدت اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال اجتماعها السنوي بحضور(120) من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال في البلدين، وتعهد المشاركون بزيادة العلاقات الاقتصادية، وعلى هامش المؤتمر نظم (مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط) ندوة عن الاستثمار في الكويت(Japan,2010).

وتمت مناقشة الاوضاع الاقتصادية بين البلدين خلال زيارة الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت لليابان في الفترة من20–23 اذار 2012 , اذ تناولت تلك المباحثات تعهد الجانب الكويتي ببذل أقصى ما لديه للإسراع للشروع بأنتهاء الاتفاق الموقع بين الطرفين لتفادي الجوانب الضريبية المزدوجة ووضع حد للتهرب النقدي فيما يتعلق بضرائب الدخل (القبس, 2019).

وقد شدد الطرفين في توجهاتهما التجارية على تجديد التعامل لاسيما فيما يتعلق باتفاق التجارة الحرة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ودولة اليابان والموقع عام 2012 ، مؤكدين ضرورة الإسراع على اتمامه (القبس, 2019).

تناول الاجتماع ضرورة فتح افاق جديدة للتجارة وقد تناول الطرفان الاسهام في قطاع البنى التحتية ، اذ بين الوفد الكويتي عن اماله بمشاركة رجال الاعمال اليابانيين بصورة كبيرة في هذا المجال داخل دولتهم ، من جانبهم ايد الوفد الياباني تلك الطروحات ودعمها ، فضلا عن اضافته لتلك الأفكار بأخرى تسهم في ذلك الميدان ومنها مشاريع الطاقة ومحطات تكرير الماء داخل دولة الكويت ، وقد اثنى امير الكويت على الوفد اليابان لسعيهم في دعم تلك المحطات المهمة لبناء الدولة ، كما شكرهم لأرسالهم سابقا مجموعة يابانية من مختلف الاعمال للكويت والتي وصلت في اب 2011 وشملت نواب عن وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل والسياحة وشركات الإنشاءات اليابانية (السلامة, 2016,ص 71).

اكدا الطرفان ضرورة توفير الموارد المائية داخل الدولة مع تعزيزها بالاتفاقيات ذات الصلة والمتعلقة بذلك الملف ، كما وضح الطرفان النهضة الكبيرة التي تحققت في تشييد محطة الشعيبة للطاقة وتنقية المياه، من جانبه عبر الجانب الكويتي عن التزامه في تحقيق التعاون من اجل اظهار هذا المشروع (السلامة, 2016,ص 71).

واكد وزير الوزراء الياباني توجه شركات بلاده للمساهمة في كافة الفعاليات التجارية في الكويت، كما ناقش بنود مشروع الأوفست، واكد امير الكويت بالاستمرار في التباحث من أجل إيجاد حل ناجح لهذه المسألة (القبس, 2019).

وفي السياق ذاته اتفق الطرفان على مسألة مهمة وهي أهمية تثبيت سوق النفط العالمي لرفد النمو والتطور للاقتصاد العالمي . من جانبه بين الوفد الكويتي قدراته لتحقيق ما تحتاجه اليابان من النفط ، وقد قدر الجانب الثاني لديمومة تدفق النفط الخام الكويتي ، وفي المحصلة النهائية اتفق الطرفان على فتح افاق اقتصادية أخرى في ملفات الطاقة (الكونا, 23 / 3/ 2012)..

اعرب الوفد الياباني عن سعادته للمبادرة الكويتية في تحقيق الاستقرار الذي شهده السوق في امدادات الطاقة عن طريق استقبال الاجتماع الوزاري لمنتدى الطاقة الدولي الذي عقد في الكويت في شهر اذار عام 2012 ، وكذلك لقاءات الدائرة المستديرة للوزراء الاسيويين للطاقة في المكان ذاته في نيسان 2011 ، وعبر الطرفان بالإنجاز المتحقق في قطاع التعاون التقني والعلمي عبر المشاريع المشتركة للأبحاث وبرامج الخبرات المتبادلة وتدريب الكوادر وإقامة المؤتمرات والورش التي عنيت في قطاع تكرير النفط ومعالجة المياه في حقول النفط والتكنولوجيا البيولوجية والذي أقيمت بالتعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات ومركز التعاون الياباني مع المعهد الكويتي للأبحاث العلمية ، وفي الوقت نفسه شدد الجانبان لتعزيز ذلك التوجه ودعمه والانفتاح على باقي القطاعات الأخرى (الكونا، 23 / 3/ 2012)..

كما قام الجانب الياباني بشرح خطته لصياغة استراتيجية جديدة للطاقة والبيئة بواسطة أحدث تقنياته إلى جانب جهوده ل "الطاقة الخضراء"، كما شدد كلاهما على أهمية التعاون في مجال الطاقة المتجددة والحفاظ عليها ، كما اعرب الطرفان عن سعادتهما للتقدم الحاصل في المشروع الخاص بالدورة المركبة المتكاملة للطاقة الشمسية بين الكويت ومؤسسة تويوتا تسوشو، مؤكدين مواصلة الدعم بين الجانبين (الكونا، 23 / 3/ 2012).

ورغبة من الحكومة الكويتية واليابانية في خلق ظروف مشجعة لتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين، وقع الطرفان في 22 اذار 2012 اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار، أهم ما جاء فيها(الكونا، 2012) :

- على كل طرف متعاقد منح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم في منطقته معاملة لا تقل رعاية من تلك المعاملة التي يمنحها في ظروف مماثلة لمستثمريه واستثماراتهم فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية.
- على كل طرف متعاقد منح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في منطقته معاملة وفق القانون الدولي، بالإضافة إلى معاملة عادلة ومنصفة والحماية والأمن الكاملين.
- على كل طرف متعاقد النظر بعين العطف وفق قوانينه ونظمه لطلبات الدخول، والإقامة المؤقتة والإقامة لشخص طبيعي يحمل جنسية الطرف المتعاقد الآخر، والذي يرغب في دخول إقليم الطرف المتعاقد المذكور أولاً، والمكوث هناك لغرض الأنشطة الاستثمارية.
- في حال تعرض المستثمرين لخسائر أو أضرار بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو حالة طوارئ وطنية مثل ثورة أو اضطرابات مدنية أو نزاع مسلح أو أعمال شغب، ينبغي

تعويض المستثمرين في حال تعرض ممتلكاتهم أو جزء منها للاستيلاء المؤقت أو للتدمير، وذلك من قبل سلطات الدولة المضيفة.

ومن أجل توسيع التعاون الثنائي بين البلدين في مجال التنافس الاقتصادي – الاجتماعي، والإصلاح، وتطوير البنية التحتية الكويتية بمشاركة القطاعين العام والخاص في البلدين، وقع الجانبان في اب 2013 مذكرة تعاون بشأن الحوار السياسي في التنمية الوطنية، أهم ما جاء فيها (اليوم، 2014):

- يتفق الطرفات على صياغة ورصد خطة التنمية الوطنية الثانية لدولة الكويت عن طريق الحوارات السياسية الثنائية ومشاورات ، بمشاركة فاعلة من السلطات المعنية والمسؤولين الحكوميين والخبراء المختصين، وستكون المجالات التالية ضمن عدد من المواضيع الرئيسية في الحوارات والمشاورات: تخطيط التنمية الوطنية، وتطوير البنية التحتية، وتخطيط المدن والمناطق الحضرية، والنقل، والمياه، ومياه الصرف الصحي، وتطوير الموانئ، وبيئة الاستثمار والأعمال، وإصلاح القطاع العام، وتنمية الموارد البشرية.
- يدعم كلا الطرفين المشورة التقنية و إيفاد خبراء، حسب رغبة الجانب الآخر، وفيما يتعلق بطلب الجانب الكويتي بإيفاد خبراء يابانيين في التخطيط الإنمائي الوطني، وفي قطاع تطوير الموانئ، فإن الجانب الياباني يبذل أقصى الجهود لتلبية مثل هذا الطلب في أقرب وقت ممكن.

وفي عام 2013 شاركت شركة سوميتومو كوربوريشن اليابانية في تشغيل وصيانة محطة الزور الشمالية، وهي أول شراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء محطة ماء وكهرباء مستقلة, وقد باشرت المحطة أعمالها التجارية في تشرين الثاني 2016 ، وهي اول مرحلة من خطة عمل هدفت من خلالها وزارة الكهرباء والماء إلى تغطية ارتفاع الطلب المرتقب من خلال رفع القدرة الإنتاجية للطاقة في الكويت في السنوات المقبلة. (الجديدة، 2018).

زار رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك اليابان في 11 ايار 2016 والتقى خلال الزيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، واتفقا على تعزيز استثمار اليابان في مشاريع البنية التحتية الكويتية، كما تم الاتفاق على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين، وفي نهاية الزيارة تم توقيع مذكرة للتعاون في مجال تدوير النفايات (الجديد، 2018).

وضعت اليابان مع مطلع القرن الحادي والعشرين خطة مقاربة جديدة تجاه المجتمع الدولي أطلقت عليها اسم (استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، منطقة حرة ومفتوحة)، وذلك لتثبيت موقعها المتقدم في العالم، عن طريق توسيع وخلق علاقات دولية تتيح بالتدفق الحر

لمقومات النظام الرأسمالي بشرياً واقتصاديا، مع هدف اساسي هو اضعاف القوة الصينية (Diplomatic Bluebook, 2018, p28).

اعلن رئيس الوزراء شينزو آبي تلك الاستراتيجية بشكل رسمي في اب 2016، خلال مؤتمر طوكيو الدولي السادس لتنمية قارة إفريقيا، وقال آبي في خطابه " إن القارتين آسيا وإفريقيا هما الأسرع نمواً في العالم، وتزخران بمصادر القوة الطبيعية، وتتميزان بالديناميكية الناتجة عن التقاء المحيطين الهندي والهادئ " وذكر أن اليابان تسعى الى تطوير البنية التحتية والتجارة والاستثمار، وتعزيز بيئة الأعمال والتنمية البشرية من شرق آسيا كنقطة انطلاق إلى الشرق الأوسط وأفريقيا(البدوي، 2019، ص34).

واستندت المبادرة اليابانية على ثلاث ركائز :

– حرية الملاحة والتجارة الدولية وفقاً للقانون الأممي.

– تطوير البنية التحتية للبلدان المطلة على المحيطين وفقاً لأرقى المعايير الدولية، والسعي للنهوض الاقتصادي في تلك الدول، وصولاً إلى حالة الرخاء المادي في المجتمعات المحلية.

– المساعدة في بناء القدرات الوطنية، ومد يد العون دوليا في مواجهة الكوارث الطبيعية.

شكلت دول مجلس التعان الخليجي محوراً رئيسياً للمبادرة اليابانية؛ فالحكومة اليابانية تدرك جيداً أهمية الخليج العربي بموارده الطبيعية وموقعه الاستراتيجي وطاقاته الشبابية، اذ سارعت اليابان لعقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول الخليجية، وركزت على بناء علاقات صلبة مع الكويت ودول الخليج الأخرى (البدوي، 2019، ص34).

ومن أجل تشجيع التعاون الفني بين البلدين تم توقيع اتفاقية للتعاون الفني في تموز 2017 ، أهم ما جاء فيها:

– تقديم تدريب فني إلى المواطنين الكويتيين بواسطة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايكا.)

– إرسال خبراء من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)إلى دولة الكويت.

– إرسال البعثات اليابانية إلى دولة الكويت لإجراء دراسات مسح استقصائية لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

– تزويد حكومة دولة الكويت بالأجهزة والمعدات والمواد، وتزويد حكومة دولة الكويت بأشكال أخرى من التعاون الفني حسبما يتقرر بالاتفاق المتبادل بين الطرفين.

سعت الحكومة الكويتية إلى جذب الشركات اليابانية للمشاركة في الخطة التنموية الشاملة؛ ففي تشرين الثاني 2018 شارك وفد كويتي يضم ممثلين عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة الكهرباء والماء، وجهاز تطوير مدينة الحرير(الصبية) وجزيرة بوبيان، ومؤسسة البترول الكويتية، وبورصة

الكويت، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، واتحاد مصارف الكويت، واتحاد الصناعات الكويتية، في الاجتماع السنوي للجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال في طوكيو، وذلك لعرض المحور الاقتصادي عن الخطة التنموية الشاملة (كويت جديدة 2035) ، وعرض حوافز جذب للاستثمارات المباشرة، وعرض سوق الكويت للأوراق المالية، وأهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الجديد، 2018).

لقد شاركت الكويت حتى عام 2020 في الاستثمار في قطاع السيارات والتكنولوجيا، واحتلت اليابان ودول آسيا بشكل عام المرتبة الثالثة من حجم استثمارات الصندوق السيادي الكويتي بنحو (60) مليار دولار, وقد ساهمت شركات القطاع الخاص في تعزيز الاستثمارات المشتركة بين البلدين، فكان هنالك تعاون صناعي كويتي ياباني مشترك بين شركة الخليج للاستثمار الكويتي وشركة ميتسوبيشي اليابانية لتنفيذ مشروع الشقيق لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في السعودية (الهيتي، 2016، ص 30).

ثانيا": العلاقات الثقافية (2003-2020)

خلال الفترة (2003-2020) شهدت العلاقات الثقافية تطورا كبيرا ملحوظ من خلال التبادل الاكاديمي والثقافي, منها المنح الدراسية اذ شجعت الجهات اليابانية سواء عبر الحكومة او المنظمات مثل (**Foundation Japan**) الطلاب الكويتيين على متابعة الدراسات في اليابان مما اسهم في نشر الثقافة اليابانية وفهم قيمها التعليمية والاجتماعية كما ساهم دعم التعليم في تقوية علاقات الشباب والمهنيين بين البلدين. كذلك شملت فعاليات جامعية مشتركة ومحاضرات وورش عمل تهدف الى تعميق الفهم الاكاديمي والثقافي بين الطلاب واعضاء هيئات التدريس من الجانبين (البدوي، 2019، ص23).

منذ عام 2003 بدأت تنعقد جلسات حوار الحضارات مع العالم الاسلامي (الذي تبناه وزير الخارجية الياباني يوهي كونيو عام 2001) كان الغرض منه ارساء حوار صريح ونشط بين الباحثين والخبراء في اليابان والدول الاسلامية , وعقد مناقشات هادفة لتعميق الفهم المتبادل بين اليابان والدول والاسلامية , وقد رحبت الكويت منذ البداية بهذا الحوار وشاركت به منذ انطلاقه بشكل سنوي عام 2003(الكويتية، 2013) .

وفي عام 2006 وقعت وزارة التربية والتعليم الكويتية والمنظمة اليابانية غير الربحية (Ar Tech) مذكرة تفاهم من أجل إدخال الكويت لبرنامج التربية البيئية للأطفال (الضاهر، 2009، ص 74).

انعقد الندوة السابعة بشان حوار الحضارات بين اليابان والعالم الاسلامي في الكويت في 11 اذار 2009 تحت رعاية وزارة الخارجية اليابانية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الكويتية، بمشاركة (15) مفكرا يابانيا، وحوالي (70) مفكرا من الكويت والعالم الإسلامي، وكان الهدف من هذه الندوة تعزيز التفاهم المتبادل بين اليابان والدول الإسلامية من خلال مناقشات من قبل المثقفين، مع تقاسم التصور المشترك بشأن كيفية التعايش بين الحضارات المختلفة والحفاظ على الانسجام على الرغم من الاختلافات بين الثقافات والأيديولوجيات(الضاهر، 2009، ص 86)..

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين عام 2011 ، نظمت السفارة الكويتية في اليابان احتفالية حضرها شخصيات يابانية تمثل كافة الأطياف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وفي المقابل نظمت السفارة اليابانية في الكويت عدداً من الفعاليات الثقافية، فتم تنظيم مهرجان لأفلام الرسوم المتحركة اليابانية، ومعرض للخزف الياباني، كما تم تقديم عدد من الأغاني والرقصات الشعبية اليابانية، بالإضافة إلى الأكلات اليابانية(الكونا، 2011).

وفي عام 2012 نظمت الكويت حدثاً ثقافياً كويتيّاً في اليابان بعنوان "صيف الكويت الحار، الظهور في طوكيو"، وذلك بحضور أميرة تاكامادو، وتم تقديم عرض بالفيديو والصور لتاريخ الكويت وأهم المواقع السياحية، وتنظيم عرض للنسيج التقليدي، والأزياء التقليدية، وعرض للخط العربي، وفن الحناء، كما قدمت الأوركسترا الشعبية الكويتية أغاني ورقصات شعبية (Japan, 2013).

وخلال زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي للكويت عام 2013 تم التوقيع على مذكرة للتعاون في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التربية والتعليم اليابانية ووزارة التعليم العالي الكويتية (Japan, 2013).

وفي نيسان عام 2015 اختار وزراء إعلام دول مجلس التعاون الخليجي زيارة العاصمة اليابانية لتكون المحطة العاشرة لدعم برنامج وفعاليات أيام مجلس التعاون الخليجي في آسيا، بهدف توطيد العلاقات، واستمرار التواصل مع الدول الاسيوية، وتبادل الخبرات العلمية، وبناء جسر للحوار بين الحضارات والثقافات، وتطوير التفاهم المتبادل بين الشعوب، والمساهمة في عملية السلام العالمي (العظيم، 2016، ص34).

ومن أجل اطلاع الشعب الكويتي على السينما اليابانية نظمت السفارة اليابانية في الكويت عام 2017 مهرجان اليابان للأفلام. وشهدت السنوات اللاحقة حتى عام 2020 تزايد الفعاليات الثقافية بين البلدين، وعدت تلك الأنشطة مجال مهم للتفاهم المتبادل والصداقة بين الشعبين (الانباء الكويتية، 2020) .

شهدت سنة 2020 اقامة لقاءات وفعاليات تجمع الفنانين والشباب والطلاب للعتريف بالثقافة اليابانية، منها الاجتماعات التي نظمتها السفارة اليابانية في الكويت لتعزيز التفاهم الثقافي. وشملت تلك الانشطة نشر الثقافة الشعبية اليابانية ولاسيما الانمي والمانغا والموسيقى التي ادت دور مهما في تعزيز الوعي بالثقافة اليابانية في المجتمع الكويتي اذ اظهر كثير من الشباب اهتماما متزايدا بالعادات والفنون الياباني, بما في ذلك الفنون التقليدية مثل تحضير الشاي الياباني (سادو) وتنسيق الزهور (ايكبانا) مما ساهم في تقارب ثقافي غير رسمي بين الشعبين (الشلبي، 2022، ص179).

ومن المجالات الاخرى التي تعزز العلاقات الثقافية بين البلدين هي السياحة اذ سعى البلدين إلى تعزيز التعاون في هذا المجال ، ولاسيما أن حركة السياحة الكويتية تشكل مورداً مهماً للدول السياحية، وشهد هذا المجال تطورا تدريجيا خلال الفترة 2003-2020 اذ انتقلت من نطاق محدود الى مستوى اكثر نشاطا وتفاعلا، اذ اقتصرت السياحة في بادئ الامر على الزيارات الرسمية ورجال الاعمال اضافة الى عدد قليل من السياح المهتمين بالثقافة اليابانية او الخليجية الا ان تحسن العلاقات الثنائية والاستقرار السياسي في الكويت اسهما في تهيئة بيئة مناسبة لتوسيع التعاون السياحي(الشلبي، 2022، ص184).

يمثل عام 2010 صعودا نقطة انطلق في زيادة اعداد السياح الكويتيين الى اليابان مدفوعا بعوامل عديدة منها تطور البنية السياحية في اليابان, تسهيل اجراءات التأشيرة, الترويج السياحي الياباني في دول الخليج العربي, اهتمام السياح الكويتيين بالطبيعة والتسوق والتجربة الثقافية داخل اليابان, اذ زار في عام 2015(3060) سائحا كويتيا اليابان، وارتفع عددهم إلى (3590) شخصا في عام 2018 ، مقارنة ب (287) فقط في 2009 ، وقد عبر السفير الياباني في الكويت تاكاشي أشيكي عام 2019 عن رضاه بزيادة عدد السياح الكويتيين الذين زاروا اليابان، وأعرب عن أمله في ارتفاع العدد مستقبلا استنادا إلى العلاقات التاريخية المميزة بين البلدين, يقابل تزايد اعداد السياح الكويتيين الى اليابان محدودية السياحة اليابانية الى الكويت اذ اقتصرت على رجال الاعمال والدبلوماسيين والمهتمين بالثقافة الخليجية اضافة الى المشاركين في الفعاليات الثقافية والاقتصادية. (الغنيم، 2017، ص157).

قسمت العلاقات الثقافية للفترة ما بين 2003 الى 2020 الى عدة مراحل اذ اطلق على المرحلة الاولى (2003-2007) اسم مرحلة الانفتاح والتقارب الاجتماعي, اذ زاد الاهتمام الياباني بمنطقة الخليج العربي لاسيما بعد الحرب على العراق عام 2003 اذ بدأت زيارات رسمية وشعبية متبادلة بين البلدين ساهمت في نشر الثقافة المتبادلة, كذلك تنشيط دور جمعيات الصداقة الكويتية – اليابانية في تنظيم لقاءات ثقافية واجتماعية, وسميت المرحلة الثانية (2008-2012) بمرحلة توسع التبادل الثقافي, اذ شملت تنظيم معارض ثقافية

يابانية في الكويت شملت (الفنون التقليدية، الخط الانمي، فنون الطهي) كذلك مشاركة الكويت في الفعاليات الثقافية داخل اليابان لتعريف المجتمع الياباني بالعادات الخليجية, كذلك شملت تزايد الاهتمام في التبادل الاكاديمي وبدء ابتعاث طلاب كويتيين الى الجامعات اليابانية, كذلك التضامن الانساني من خلال تقديم المساعدات الانسانية خلال اعصار تسونامي عام 2011, واطلق على المرحلة الثالثة (2013–2016) مرحلة التفاعل المجتمعي الاوسع, اذ شمل زيادة السياح الكويتيين الى اليابان لاسيما في فصلي الربيع والصيف، اهتمام اليابان في تقديم الخدمات الاسلامية للسياح داخل اليابان مثل انشاء مطاعم الاكل الاحلال واماكن للصلاة, شملت هذه الفترة تواصل مباشر بين الشعبين خارج الاطار الرسمي الحكومي، كذلك تبادل الخبرات في ما يخص شؤون المرأة وتمكينها في مجال التعليم من خلال اقامة الندوات والقاءات المشتركة، وسميت المرحلة الرابعة (2017–2020) بمرحلة الشراكة الاجتماعية الحديثة, وذلك من خلال تعميق الفهم المتبادل وتكثيف الانشطة الثقافية المشتركة استعدادا لمشاركات دولية كبرى مثل المعارض الدولية، استخدام الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نقل صورة ايجابية عن المجتمعين، اهتمام ياباني متصاعد بالثقافة العربية والخليجية داخل الجامعات والمراكز البحثية. وفي عام 2020 اثرت جائحة كورونا في تقليص الفعاليات الحضورية مما ادى الى زيادة الفعاليات الثقافية والتعليمية عن طريق وسائل الاتصال الالكتروني، مع ذلك استمر التواصل الاجتماعي والمؤسسي رغم القيود بسبب الجائحة مما يعكس متانه العلاقات بين اليابان والكويت(الشلبي، 2022، ص189).

الخاتمة:

اتسمت العلاقات بين اليابان والكويت بالقوة والمتانة لا نها بنيت على المصالح المتبادلة بين البلدين لذلك امتازت العلاقة بعد انتهاء الامتياز النفطي الياباني في كويت بالاستمرارية وتوثيق تلك العلاقات الطويلة بمعاهدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وامنيه طويلة الامد لضمان استمرار علاقة الصداقة بين البلدين.

كانت الزيارات الرسمية المستمرة بين مسؤولي البلدين سببا مباشرة في توطين العلاقات وضمان استمرارها لان اليابان بالنسبة للكويت تعد دولة متقدمة علميا" وتمتلك خبرات علمية وبشريه من الممكن الاستفادة منها في تطوير جميع الجوانب في الكويت, كذلك تعد الكويت مصدرا اساسيا وحيويا للطاقة اذ لا يمكن لليابان ان تتخلى عن نفط الكويت بعد اعتمادها عليه لمدة اربعين عاما.

شكلت الفترة من 2003 الى 2020 مرحلة مهمة في تطور العلاقات الاقتصادية والثقافية بين اليابان والكويت اذ برزت جهود التبادل الاقتصادي والاكاديمي والثقافي والاهتمام الشعبي المتزايد بالثقافة اليابانية كعوامل اسهمت في تعزيز الروابط بين الشعبيين مع نمو الفعاليات وتنوعها , اذ اصبحت الثقافة جسرا مهما لفهم افضل بين اليابان والكويت وارضية لاستمرار التعاون في السنوات التالية.

نجح البلدان في كسب ثقة البعض والاتفاق على استمرار العلاقات وتطويرها حتى بعد انتهاء الامتياز النفطي الياباني في الكويت عام 2003.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الكتب العربية والمعربة :

1. شلبي , حسام السيد ذكي.(2022). العلاقات الكويتية اليابانية تاريخ من التعاون والشراكة الاستراتيجية. بيروت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
2. الغنيم, عبد الله يوسف. (2017). الكويت انطباعات أجنبية. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
3. الباحثين, مجموعة . (2004). صباح الأحمد الجابر الصباح "التصميم والبناء". الكويت: مركز الكويت للأبحاث والدراسات.
4. الضاهر, مسعود .(2009). المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
5. الزيدي، مفيد. (2019).الكويت (1896–2018) التطورات السياسية والتجربة الديمقراطية. بيروت: ملتقى المعرفة.
6. العنزي, محمد نايف . (2004). دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر. الكويت: مطبعة الفجر.

ثانيا: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Bluebook, Diplomatic 2017.(2017). Japanese Diplomacy and Situation in 2016. international Japan: Ministry of Foreign Affairs.
2. Bluebook, Diplomatic 2017.(2018). Japanese Diplomacy and Situation in 2017. international Japan: Ministry of Foreign Affairs.

ثالثا: الوثائق المنشورة :

1. Japan ,Ministry of Foreign Affairs .(2006). Dispatch of Ambassador on Special Mission to Offer Condolences on the Demise of H.H. Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah of State of Kuwait.
2. Japan ,Ministry of Foreign Affairs. (2013). Prime Minister Shinzo Abe's Visit to the State of Kuwait.
3. Japan ,Ministry of Foreign Affairs .(2010). Signing of the Convention between Japan and the State of Kuwait.

رابعا: البحوث:

1. البدوي, حبيب.(تشرين الاول 2019). اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة: إستراتيجية المحيطين الهندي–الهادئ، منطقة حرة ومفتوحة. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. سلسلة دراسات. العدد (39).
2. السلامة, معتز.(تشرين الاول 2016). نحو شراكة إستراتيجية خليجية – يابانية " الاستعداد والتخطيط والرؤية. السعودية: مجلة آراء حول الخليج. العدد (112) .
3. المحمد, عبد الرحيم أحمد.(2018). السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة : مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، المجلد(19).

4. العظيم, هويدا عبد.(تشرين الاول 2016). التعاون الخليجي الآسيوي: فرص قائمة وواعدة في ظل المتغيرات. السعودية: مجلة آراء في الخليج. العدد(112).
5. الهيتي, نوزاد عبد الرحمن.(2016). الاستثمارات الخليجية اليابانية المشتركة: "الواقع والمأمول". السعودية : مجلة آراء في الخليج، العدد (112).

خامسا: المجلات:

1- الكويتية, مجلة وكالة الأنباء (كونا) .2012/3/15.
2- الكويتية, مجلة وكالة الأنباء (كونا). 2012/3/23.
3- الكويتية, مجلة وكالة الأنباء (كونا). 2013/8/26.
4- الكويتية, مجلة وكالة الأنباء (كونا). 2009/11/5.
5- الكويتية, مجلة وكالة الأنباء (كونا). 2011/7/21.

سادسا: الصحف:

1. الكويت, جريدة الجريدة، .(25 اب 2013). 55 عاماً من العلاقات المتميزة بين الكويت واليابان.
2. الجديد, صحيفة العربي . 12/4/2018.
3. القبس, جريدة . 10/5/2016.
4. القبس, جريدة . 3/9/2019.
5. الانباء, جريدة . 10 / 12 / 2020.
6. القبس, صحيفة . 9/ 3/ 2019.
7. الجديد, صحيفة العربي . 4/ 12 / 2018.
8. اليوم, جريدة الكويت . (27 تشرين الاول 2011). العدد(736). السنة الحادية والخمسون.
9. اليوم, جريدة الكويت . (25 نيسان 2014). العدد (1185)، السنة الستون.
10. اليوم, جريدة الكويت .(29 اذار 2009). العدد(916). السنة الخامسة والخمسون.
11. النيوز, صحيفة ماينيتشي ديلي. 22 ايار 2005.
12. الانباء, صحيفة الأنباء. 10 / 12 / 2020.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

List of sources and references:

1. Shalabi, Hossam El-Sayed Zaki. (2022). Kuwaiti-Japanese Relations: A History of Cooperation and Strategic Partnership. Beirut: Kuwait Center for Research and Studies.
2. Al-Ghunaim, Abdullah Yousef. (2017). Kuwait: Foreign Impressions. Kuwait: Kuwait Center for Research and Studies.
3. Researchers, Group. (2004). Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah: Design and Construction. Kuwait: Kuwait Center for Research and Studies.
4. Al-Dhaher, Masoud. (2009). Japanese Arabists and Contemporary Arab Issues. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
5. Al-Zaydi, Mufid. (2019). Kuwait (1896-2018): Political Developments and the Democratic Experience. Beirut: Knowledge Forum.
6. Al-Anzi, Muhammad Nayef. (2004). Studies in the Modern and Contemporary History of Kuwait. Kuwait: Al-Fajr Press.

Second: Books in English:

1. Bluebook, Diplomatic 2017.(2017). Japanese Diplomacy and Situation in 2016. international Japan: Ministry of Foreign Affairs.
2. Bluebook, Diplomatic 2017.(2018). Japanese Diplomacy and Situation in 2017. international Japan: Ministry of Foreign Affairs.

Third: Published documents:

1. Japan ,Ministry of Foreign Affairs .(2006). Dispatch of Ambassador on Special Mission to Offer Condolences on the Demise of H.H. Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah of State of Kuwait.
2. Japan ,Ministry of Foreign Affairs. (2013). Prime Minister Shinzo Abe's Visit to the State of Kuwait.
3. Japan ,Ministry of Foreign Affairs .(2010). Signing of the Convention between Japan and the State of Kuwait.

Fourth: Research:

1. Al-Badawi, Habib. (October 2019). Japan and Soft Power Diplomacy: The Indo-Pacific Strategy, a Free and Open Region. Saudi Arabia: King Faisal Center for Research and Islamic Studies. Studies Series. No. (39).
2. Al-Salama, Mu'taz. (October 2016). Towards a Gulf-Japanese Strategic Partnership: Preparation, Planning, and Vision. Saudi Arabia: Opinions on the Gulf Journal, Issue (112).
3. Al-Muhammed, Abdul Rahim Ahmed. (2018). Japanese Policy towards the Gulf Cooperation Council Countries. Faculty of Economics and Political Science, Cairo University: Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume (19).
4. Al-Azeem, Howaida Abdel. (October 2016). Gulf-Asian Cooperation: Existing and Promising Opportunities in Light of Changes. Saudi Arabia: Opinions on the Gulf Journal, Issue (112).
5. Al-Hiti, Nawzad Abdul Rahman. (2016). Joint Gulf-Japanese Investments: Reality and Aspirations. Saudi Arabia: Opinions on the Gulf Journal, Issue (112).

Fifth: Journals:

1. Al-Kuwaitiya, Kuwait News Agency (KUNA) Magazine, March 15, 2012.
2. Al-Kuwaitiya, Kuwait News Agency (KUNA) Magazine, March 23, 2012.
3. Al-Kuwaitiya, Kuwait News Agency (KUNA) Magazine, August 26, 2013.
4. Al-Kuwaitiya, Kuwait News Agency (KUNA) Magazine, November 5, 2009.
5. Al-Kuwaitiya, Kuwait News Agency (KUNA) Magazine, July 21, 2011.

Sixth: Newspapers:

1. Al-Kuwait, Al-Jarida Newspaper, (August 25, 2013). 55 Years of Distinguished Relations Between Kuwait and Japan.
2. Al-Jadeed, Al-Arabi Newspaper, April 12, 2018.
3. Al-Qabas, Newspaper, May 10, 2016.
4. Al-Qabas, Newspaper, September 3, 2019.
5. Al-Anbaa, Newspaper, December 10, 2020.
6. Al-Qabas, Newspaper, March 9, 2019.
7. Al-Jadeed, Al-Arabi Newspaper, December 4, 2018.
8. Al-Youm, Al-Kuwait Newspaper, (October 27, 2011), Issue (736), 51st Year.
9. Al-Youm, Al-Kuwait Newspaper, (April 25, 2014), Issue (1185), 60th Year.
10. Al-Youm, Al-Kuwait Newspaper (March 29, 2009), Issue No. 916, 55th Year.
11. Al-News, Mainichi Daily, May 22, 2005.
12. Al-Anbaa, Al-Anbaa Newspaper, December 10, 2020.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X